

Distr.: General  
28 August 2024  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

البند 60 من جدول الأعمال المؤقت \*

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،  
والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين،  
والمسائل الإنسانية

## تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

## تقرير الأمين العام

## موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 185/78 بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا. وهو يستكمل المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية في دورتها الثامنة والسبعين (A/78/183) ويغطي الفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024. وقد نسّقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إعداد التقرير الذي يتضمن معلومات قدمتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* A/79/150

180924 160924 24-15414 (A)



## أولا - مقدمة

1 - واصلت أفريقيا<sup>(1)</sup> استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين، والنازحين داخلياً، وعديمي الجنسية وغيرهم من الأشخاص المتضررين من النزاع، والاضطهاد والعنف المعمم. وأدت حالات الطوارئ الجديدة والمستمرة إلى النزوح داخلياً وعبر الحدود. وأحدث النزاع في السودان أكبر أزمة نزوح في العالم وأسرعها نمواً، حيث نزح أكثر من 8,5 ملايين شخص حديثاً منذ نيسان/أبريل 2023، عندما اندلع القتال بين القوات المسلحة السودانية والجماعات شبه العسكرية. وفي الوقت نفسه، أدى ارتفاع مستويات انعدام الأمن والعنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال إلى مزيد من النزوح الداخلي الواسع النطاق. وكانت الظواهر الجوية القسوى أيضاً محركاً رئيسياً للنزوح القسري في القارة، في حين كان خطر المجاعة والموت جوعاً كبيراً.

2 - وبحلول نهاية عام 2023، وصل عدد النازحين قسراً وعديمي الجنسية في أفريقيا إلى 45 مليون شخص، وهو ما يمثل 37 في المائة من المجموع على الصعيد العالمي، بعد أن كان يبلغ 38,9 مليون شخص في العام السابق. ويشمل المجموع 31,4 مليون نازح داخلياً، و 7,8 ملايين لاجئ، وما يقدر بمليون شخص عديم الجنسية<sup>(2)</sup> و 746 000 طالب لجوء. وقد جاءت غالبية اللاجئين المستضافين في المنطقة من جنوب السودان (2,3 مليون)، والسودان (1,4 مليون)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (500 926)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (750 700) والصومال (682 000). وكانت أوغندا أكبر بلد مضيف في القارة، حيث قدمت الحماية والمساعدة لما يقرب من 1,6 مليون لاجئ، تلتها تشاد (1,1 مليون)، وإثيوبيا (979 800) والسودان (922 500).

3 - ومما زاد من تردي حالات الطوارئ المعقدة هذه مجموعة من التحديات المتعلقة بالحماية، بما في ذلك الاستغلال وسوء المعاملة، والاتجار بالبشر، والتجنيد القسري في الجماعات المسلحة، وكرهية الأجانب، وعمل الأطفال واستمرار استخدام الاحتجاز في سياق اللجوء. ولا يزال العنف الجنساني منتشرًا في جميع العمليات، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، مما يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. وتأثرت المنطقة أيضاً بالتدفقات المختلطة للاجئين والمهاجرين. ولذلك، تمثلت إحدى الأولويات في تعزيز استجابات توفير الحماية للأشخاص المتنقلين من خلال اتباع نهج قائم على توفير الممرات.

4 - وعلى الرغم من تزايد النزوح، فقد تم إيجاد حلول أيضاً، بما في ذلك من خلال العودة الطوعية إلى الوطن، وإعادة التوطين والمسارات التكميلية، وتدابير تيسير الاندماج المحلي. وتمثل أكبر عدد من اللاجئين العائدين في العائدين منهم إلى جنوب السودان (527 200)، من السودان في المقام الأول، تلتها أعداد العائدين إلى نيجيريا (31 700)، وبوروندي (26 700)، والسودان (17 200) وجمهورية أفريقيا الوسطى (14 500).

5 - وأدت المبادرات العالمية والإقليمية دوراً حاسماً في تحسين حماية النازحين قسراً، وتعزيز تقاسم الأعباء والمسؤوليات بين البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين وتيسير الحلول الدائمة. وشهد المنتدى العالمي الثاني للاجئين، الذي استضافته مفوضية شؤون اللاجئين بالاشتراك مع سويسرا في كانون الأول/ديسمبر 2023، العديد من التعهدات التي استهدفت النهوض بأهداف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في جميع أنحاء المنطقة. وفيما يتعلق بانعدام الجنسية، تمثل أحد الإنجازات الرئيسية في اعتماد البروتوكول

(1) في هذا التقرير، تشير كلمة "أفريقيا" إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

(2) يستند هذا التقدير إلى البيانات التي قامت الحكومات بإبلاغ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بها والتي جُمعت من مصادر أخرى. ومن المرجح أن يكون الرقم أعلى من ذلك بكثير، حيث لا تقوم جميع البلدان بالإبلاغ عن البيانات المتعلقة بانعدام الجنسية.

الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن جوانب محددة من الحق في الجنسية والقضاء على انعدام الجنسية في أفريقيا.

## ثانياً - المشهد العملياتي

### ألف - الحالة على الصعيد دون الإقليمي

6 - استضافت منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى نحو 5,2 ملايين لاجئ وطالب لجوء و 16,7 مليون نازح داخلياً. وفي السودان، انتشر العنف المتصاعد من العاصمة إلى أجزاء أخرى من البلد. ونتيجة لذلك، وصل عدد اللاجئين وطالبي اللجوء السودانيين إلى 2 مليون لاجئ وطالب لجوء بحلول منتصف عام 2024، استضافتهم جميعهم تقريباً البلدان المجاورة. وواجه السودان حالة إنسانية صعبة، مع انتشار الجوع وانعدام الأمن الغذائي الحاد على نطاق واسع. وقد مثل أكبر حالة نزوح في أفريقيا، حيث بلغ عدد النازحين داخلياً أكثر من 9 ملايين نازح، في حين أنه استضاف أيضاً ما يقرب من مليون لاجئ (غالييتهم من جنوب السودان، الذي تلتها إريتريا وإثيوبيا). ولا يزال جنوب السودان يعاني من العنف بين القبائل. وكان ما يقرب من 2,3 مليون شخص من جنوب السودان لاجئين في البلدان المجاورة وكان هناك 2 مليون من النازحين داخلياً. وفي الوقت نفسه، استقبل جنوب السودان أكثر من 588 400 لاجئ عائد، إلى جانب نحو 165 000 لاجئ سوداني منذ اندلاع الحرب في السودان.

7 - واستمر الصومال في التأثر بالنزاع، والصدمات المرتبطة بالمناخ، بما في ذلك الجفاف والفيضانات، وحالات تفشي الأمراض المعدية وضعف آليات الحماية الاجتماعية. وظل ما يقرب من 3,9 ملايين شخص نازحين داخلياً، بالتزامن مع وجود مليون لاجئ صومالي آخر خارج البلد، معظمهم في المنطقة. وقد شكّلت الحالة الأمنية وعمليات مكافحة الإرهاب بيئة يصعب فيها تقديم الحماية، والمساعدة والخدمات الأساسية، وأثرتا على آفاق العودة.

8 - واستضاف الجنوب الأفريقي 6,8 ملايين نازح داخلياً ونحو مليون لاجئ وطالب لجوء. وكانت الأزمات المعقدتان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق السببين الرئيسيين للنزوح القسري في المنطقة. وفي الوقت نفسه، استمرت حالات اللاجئين التي طال أمدها في أنغولا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، والكونغو، وملاوي. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدى تجدد للقتال في شرق البلد إلى تفاقم الحالة الإنسانية. وكان حوالي 2,8 مليون شخص قد نزحوا داخلياً حديثاً، في حين تشير التقديرات إلى عودة 1,8 مليون نازح داخلياً وبقاء 6,3 ملايين شخص نازحين.

9 - واستضافت منطقة غرب ووسط أفريقيا 7,9 ملايين نازح داخلياً و 2,3 مليون لاجئ وطالب لجوء. وكان عدم الاستقرار السياسي، والنزاعات الجديدة والنزاعات التي طال أمدها وانعدام الأمن من الأسباب الرئيسية للنزوح، في حين أن زيادة التنافس على الموارد بسبب آثار الصدمات المناخية، والفقر والتضخم أدت إلى تردي الحالة.

10 - ولا تزال منطقة الساحل تواجه أزمة إنسانية معقدة، لأسباب منها العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة غير الحكومية والجماعات المتطرفة العنيفة. وفي مالي، اشتدت حدة النزاع المسلح، مما أدى إلى زيادة النزوح داخل الحدود وعبرها. وفي النيجر، ساهمت عمليات إغلاق الحدود والعقوبات في تدهور الحالة الإنسانية، في حين تجاوز عدد النازحين داخلياً في بوركينا فاسو 2 مليون شخص. وعانت المنطقة أيضاً من

نزوح ونزاع طال أمدهما حول حوض بحيرة تشاد. وقد دفعت الأزمة في السودان باللجئين إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، حيث فاقت الاحتياجات الإنسانية القدرة على الاستجابة.

## باء - التدفقات المختلطة

11 - استمر تفاعل معقد بين النزاع، والفقر والظواهر الجوية القصوى في التسبب في تدفقات مختلطة للاجئين والمهاجرين في جميع أنحاء القارة وخارجها. وقد تعرض المتقنون لانتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنساني، والاستغلال، وابتزاز الأموال، والاختطاف، والاتجار بالبشر والاحتجاز التعسفي. وأثارت الاستجابات التقييدية بصورة متزايدة من قبل بعض الدول إزاء التدفقات المختلطة شواغل بشأن الحماية.

12 - وخاطر مئات الآلاف من اللاجئين والمهاجرين بحياتهم للسفر عبر طرق امتدت من شرق أفريقيا والقرن الأفريقي وغرب أفريقيا باتجاه ساحل شمال أفريقيا الأطلسي، وعبر وسط البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا، وكذلك من شرق أفريقيا والقرن الأفريقي إلى جنوب أفريقيا. وشملت البلدان الأصلية الرئيسية للوافدين عن طريق البحر إلى أوروبا بوركينا فاسو، والسودان، وغينيا، وكوت ديفوار، ومالي. وقدم مواطنون من بوركينا فاسو ستة أمثال عدد طلبات اللجوء إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام 2023 مقارنة بعام 2022، من نحو 1 000 إلى 6 600 طلب. وفي عام 2023، ارتفع عدد الوافدين غير النظاميين عن طريق البحر إلى أوروبا عن طريق وسط وغرب البحر الأبيض المتوسط، والطرق البحرية في غرب أفريقيا إلى أكثر من 207 000 شخص، مع فقدان أكثر من 4 000 شخص في البحر حسبما أفادت التقارير. وفي 30 حزيران/يونيه 2024، بلغ عدد الوافدين غير النظاميين 50 000 شخص.

13 - وعملت مفوضية شؤون اللاجئين مع المنظمة الدولية للهجرة لتنفيذ نهج قائم على توفير الممرات، يهدف إلى تعزيز الحماية، والمساعدة وإيجاد الحلول على طول الطرق الأساسية، في جميع المناطق دون الإقليمية. وبذلت جهود لتعزيز التوعية المقدمة للمتقنين في بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، والنيجر. وقد ساهم مشروع "سرد القصة الحقيقية"<sup>(3)</sup>، الذي يضم روايات لاجئين وطالبي لجوء من إريتريا والصومال ونيجيريا، في التصدي للمعلومات المغلوطة وتمكين المتقنين من اتخاذ قرارات مستنيرة.

14 - واستمر توافد اللاجئين السودانيين إلى ليبيا بعد اندلاع النزاع في السودان. وفي 30 حزيران/يونيه 2024، كان قد سجل ما يقرب من 40 900 لاجئ سوداني في ليبيا، وصل أكثر من 20 000 منهم منذ نيسان/أبريل 2023. وواصل الاتحاد الأفريقي، وحكومة رواندا ومفوضية شؤون اللاجئين إجلاء اللاجئين وطالبي اللجوء من مراكز الاحتجاز الليبية إلى مراكز العبور في حالات الطوارئ في رواندا والنيجر.

## جيم - الكوارث المتعلقة بالمناخ

15 - في جميع أنحاء أفريقيا، أدت الآثار المدمرة للصدمات المرتبطة بتغير المناخ على السكان النازحين إلى خسائر في الأرواح وسبل العيش، وتضرر الصحة والبنى التحتية، وتسببت في حدوث تدفقات، وتفاقم النزوح الذي طال أمده وزيادة الاحتياجات إلى المساعدة والحماية. وقد تأثر الملايين سلبيًا بالظواهر الجوية القصوى، بما في ذلك رابع أقوى ظاهرة نينيو سجلت على الإطلاق، بالإضافة إلى الجفاف، وعدم انتظام

(3) انظر [www.tellingtherealstory.org/en/](http://www.tellingtherealstory.org/en/).

هطول الأمطار، والفيضانات وحالات ارتفاع درجات الحرارة. وفي حين تباينت الآثار في جميع أنحاء القارة، أدت هذه الظواهر الجوية إلى ندرة المياه، وتناقص غلات المحاصيل وما تلا ذلك من حالات نقص في الغذاء، والجوع الحاد، والنزوح الداخلي والعابر للحدود، وانتشار المرض. وعطلت أيضاً إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، وألغت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين وأدت إلى تأجيل التوترات بين المجتمعات المحلية التي تعتمد على الموارد الطبيعية.

16 - وفي شرق أفريقيا، أدت الأمطار الغزيرة، والفيضانات والانهايات الأرضية، والجفاف المطول والشديد إلى تفاقم النزوح، بما في ذلك في إثيوبيا، وبوروندي، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، وكينيا. وتضرر حوالي 5,2 ملايين شخص ونزح أكثر من 2 مليون شخص. وفي عام 2024، أدت الفيضانات خلال موسم الأمطار إلى نزوح أكثر من 230 000 شخص من منازلهم على مدى خمسة أيام في بوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والصومال، وكينيا، مما أدى إلى حالات تفشي الكوليرا والحصبة. وقد اقتلع عشرات الآلاف من النازحين مرة أخرى من أماكن عيشهم، بمن فيهم ما يقرب من 20 000 لاجئ في مستوطنة داداب في كينيا، بعد أن جرفت المياه منازلهم مرة أخرى.

17 - وساهمت ظاهرة النينيو في الجفاف الشديد والحرارة العالية جدا في جميع أنحاء الجنوب الأفريقي. ولم يهطل سوى 20 في المائة فقط من الأمطار المتوقع هطولها، مما أدى إلى عواقب كارثية على الناس، والماشية والحياة البرية. وأعلن عن كوارث وطنية في زامبيا وزمبابوي وملاوي، في حين تأثرت أيضاً أجزاء كبيرة من أنغولا، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، ومدغشقر، وموزامبيق، وناميبيا. وفي الوقت نفسه، أدت الأمطار الغزيرة والفيضانات في مناطق أخرى إلى تشريد الآلاف في زامبيا، ومدغشقر، وملاوي، وموزامبيق، وأدت العاصفة الاستوائية غامان إلى كارثة وطنية في مدغشقر.

18 - ولا يزال الاستثمار في البيانات من أجل اتخاذ إجراءات متعلقة بالمناخ تكون هادفة وتطلعية أمراً بالغ الأهمية. وتساعد بيانات المخاطر المتعلقة بالمناخ على تعزيز التأهب، والبرمجة القائمة على الأدلة والتخطيط الاستراتيجي. واستناداً إلى هذه الأدلة، يجري تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية الجديدة للعمل المناخي لمفوضية شؤون اللاجئين في مناطق النزوح الضعيفة إزاء تغير المناخ في بوركينا فاسو، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والكاميرون، والنيجر. وقد أجرت مفوضية شؤون اللاجئين تقييماً أولياً للآثار البيئية لخمس مستوطنات جديدة للاجئين في شرق تشاد للتخفيف من المخاطر البيئية والتدهور البيئي. وفي الكاميرون، تقوم المفوضية وشركاؤها بتنفيذ تدابير التكيف مع تغير المناخ في المناطق التي تستضيف اللاجئين والنازحين داخلياً، بما في ذلك إعادة التشجير، والزراعة المراعية للمناخ وبناء ملاجئ قادرة على الصمود.

## ثالثاً - الحماية

### ألف - اللاجئون وطالبو اللجوء

19 - أبقى الحكومات في جميع أنحاء أفريقيا بشكل عام حدودها مفتوحة أمام اللاجئين وطالبي اللجوء، مما وفر الحماية للملايين من الناس. وتجدر الإشارة إلى أنه عندما اندلع النزاع في السودان، طبقت إثيوبيا مبدئياً تعريف اللاجئين الأوسع نطاقاً الوارد في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 التي تحكم الجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئين في أفريقيا على الأشخاص الفارين من السودان. وظلت أوغندا في طليعة البلدان

التي تقدم الحماية والمساعدة للاجئين، بالتزامن مع قيامها بتنفيذ سياسات تقدمية تجسد هدف تعزيز اعتماد اللاجئين على الذات الوارد في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

20 - وجعلت كينيا إطارها القانوني أكثر انسجامًا مع المعايير القانونية الدولية والإقليمية من خلال اعتماد لوائح لتنفيذ قانونها الخاص باللاجئين لعام 2021. واعتمدت كوت ديفوار أول قانون وطني لها بشأن اللجوء، وهو يشجع على عدم المعاقبة على الدخول غير القانوني، ويسهل لم شمل الأسر، ويقضي بإصدار بطاقات هوية بيومترية ويكرر تأكيد الحقوق الأساسية. ووقّعت تشاد المرسوم التنفيذي لقانونها الخاص باللجوء لعام 2020، الذي نتج عن الالتزامات التي تعهد بها البلد في المنتدى العالمي الأول للاجئين في عام 2019. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تعزيز إطار حماية اللاجئين وطالبي اللجوء وضمان احترام حقوقهم المدنية والاجتماعية والاقتصادية.

21 - وجميع دول جنوب الصحراء الكبرى أطراف موقعة لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا. وفي عام 2024، صدّقت سان تومي وبرينسيبي على الاتفاقية، ليصل بذلك مجموع عدد التصديقات إلى 43 تصديقًا، وتبقى خمسة بلدان لم تصدق عليها بعد. وثمة 45 بلدا من الدول الأطراف إما في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (اتفاقية عام 1951) أو بروتوكولها لعام 1967 أو كليهما. غير أن هناك 21 دولة طرفاً لديها تحفظات وإعلانات ولا تعتبر نفسها ملزمة ببعض الأحكام الهامة.

22 - وفي الوقت نفسه، هناك عدد من التطورات التي أثارت القلق، بما في ذلك استمرار استخدام الاحتجاز في سياق اللجوء. وقد أدى تقلص مساحة اللجوء إلى أكثر من 1 600 حالة من حالات الإعادة القسرية، على الرغم من أن هذا الرقم يعتبر تقديراً يقل عن الواقع ولا يعكس سوى الحالات الموثقة رسمياً والمعروفة لدى المفوضية. وقد عززت المفوضية تواصلها مع الدول والمنظمات الإقليمية لضمان الالتزام بمبدأ عدم الإعادة القسرية والدعوة إلى الأخذ ببدايل للاحتجاز.

23 - ولوحظ عدم الاتساق في إمكانية الوصول إلى إجراءات اللجوء الوطنية في بعض البلدان، مما يجعل طالبي اللجوء غير المسجلين وغير الحاملين للوثائق اللازمة غير قادرين على تلبية الاحتياجات الأساسية وبقائهم عرضة للإعادة القسرية. وقد أدى انخفاض الرغبة في منح صفة اللاجئ لبعض الفئات السكانية على أساس مبدئي والتردد في تفعيل إجراءات لجوء فردية عادلة وفعالة إلى تراكمات في طلبات اللجوء، مما أثر على إمكانية الوصول إلى الحقوق والحلول. وواصلت المفوضية العمل مع الدول لتحسين أنظمة وعمليات اللجوء لديها.

## باء - النازحون داخليا

24 - كان النازحون داخليا معرضين بشكل خاص لانتهاكات حقوق الإنسان وانعدام الأمن بسبب قربهم من الخطوط الأمامية للنزاع. وتضرر النازحون من النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن أكثر من غيرهم. وقد أظهرت الأوضاع المتدهورة في بوركينافاسو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان الصعوبات المتعلقة بالحماية التي يواجهها النازحون داخليا.

25 - وفي بوركينافاسو، أدى القتال بين قوات الأمن والجماعات المسلحة إلى وقوع العديد من الحوادث التي أثرت على النازحين داخليا وغيرهم من المدنيين. وفي إحدى الحوادث التي وقعت في شباط/فبراير 2024،

أفادت التقارير بمقتل أكثر من 220 مدنياً، من بينهم 56 طفلاً. وفي أيار/مايو 2024، قُصفت ثلاثة مواقع للنازحين داخلياً بالقنابل في غوما، جمهورية الكونغو الديمقراطية، في أعقاب قتال عنيف بين الجماعات المتمردة والقوات الحكومية. وقد أدى ذلك إلى مقتل 14 نازحاً داخلياً على الأقل، معظمهم من النساء والأطفال، وإلى مزيد من النزوح. وأدانت مفوضية حقوق الإنسان هذه الهجمات والاعتداءات العشوائية التي تشنها الجماعات المسلحة ضد المدنيين النازحين ودعت إلى المساءلة.

26 - ويشهد السودان أكبر أزمة نزوح داخلي في العالم. فأكثر من 6 ملايين سوداني نزحوا داخلياً حديثاً منذ اندلاع القتال في نيسان/أبريل 2023. وقد عُلِمَ أن ما لا يقل عن 2 000 مدني قد قُتلوا، على الرغم من أنه يُعتقد أن العدد الفعلي أعلى من ذلك. وتلقت مفوضية حقوق الإنسان تقارير عن مقتل نازحين داخلياً في القتال الدائر في السودان وعن هجمات مباشرة ضد الفارين من النزاع، لا سيما في دارفور. وقد احتاج ما يقرب من نصف سكان البلد البالغ عددهم 49 مليون نسمة إلى مساعدات إنسانية، وشهد البلد حالات لتفشي المرض.

27 - وعلى الرغم من هذه التطورات، اعتمد عدد من التدابير القانونية وتدابير السياسة العامة الإيجابية لدعم حماية النازحين داخلياً. فقد صدّقت سان تومي وبرينسيبي على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا، وأحرزت تشاد تقدماً في تنفيذ قانونها المعتمد حديثاً بشأن النزوح الداخلي. ووضعت بوركينا فاسو الصيغة النهائية لمشروع قانون بشأن النزوح الداخلي، من المتوقع اعتماده رسمياً، وكذلك خطة عمل تغطي الفترة 2023-2027 لتعزيز إمكانية الوصول إلى الوثائق.

28 - ويدعم المستشار الخاص المعني بإيجاد حلول للنزوح الداخلي والفريق التوجيهي المعني بإيجاد حلول للنزوح الداخلي، الذي أنشئ في إطار خطة عمل الأمين العام بشأن النزوح الداخلي، التحول إلى حلول تقودها الحكومات وتمول في إطار التنمية للنازحين داخلياً في إثيوبيا، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والصومال، وليبيا، وموزامبيق، ونيجيريا. ووضعت حكومة نيجيريا الصيغة النهائية لخطة العمل الحكومية لحل مشكلة النزوح لأكثر من 4 ملايين نازح داخلياً وعائد في ولايات بورنو وأداماوا ويوبي. وبدعم من مفوضية شؤون اللاجئين، أجرى البنك الدولي أول تقرير لتقييم الفقر يشمل النازحين داخلياً في جمهورية أفريقيا الوسطى.

## جيم - عديمو الجنسية

29 - يوجد حالياً حوالي مليون شخص من عديمي الجنسية والأشخاص الذين لا يحملون جنسية محددة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بمن فيهم 931 000 شخص في كوت ديفوار وحدها، على الرغم من أنه من المرجح أن يكون العدد الفعلي للأشخاص عديمي الجنسية أعلى من ذلك بكثير. ويتعرض الملايين أيضاً لخطر انعدام الجنسية. وقد اعتمد عدد من المبادرات الإقليمية والوطنية الهامة للمساعدة في منع حالات انعدام الجنسية والحد منها.

30 - واعتمد الاتحاد الأفريقي البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن جوانب محددة من الحق في الجنسية والقضاء على انعدام الجنسية في أفريقيا. والبروتوكول، الذي يتناول العوائق القانونية التي تمنع الأشخاص عديمي الجنسية والأشخاص المعرضين لخطر انعدام الجنسية من ممارسة حقهم في الحصول على جنسية، مفتوح للتصديق عليه وهو سيدخل حيز النفاذ مع التصديق الخامس عشر من قبل إحدى الدول.

31 - وقد نظمت مفوضية شؤون اللاجئين والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى مؤتمراً للخبراء حشد الدعم من الشركاء في التنمية لمعالجة مشكلة انعدام الجنسية. وأبرزت دراسة جديدة أجراها هؤلاء الشركاء خطر انعدام الجنسية بين اللاجئين الذين لا يزالون في هذا الوضع منذ أمد بعيد في أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وأوصت بإجراء إصلاحات قانونية وسياساتية لضمان إمكانية حصولهم على الجنسية.

32 - واتخذت إجراءات على الصعيد الوطني لمعالجة مشكلة انعدام الجنسية، بما في ذلك انضمام سان تومي وبرينسيبي والكونغو إلى اتفاقية عام 1954 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية. وفي شباط/فبراير 2024، قامت السنغال بتجنيس حوالي 310 لاجئين موريتانيين من المعرضين لخطر انعدام الجنسية. واتخذ كل من جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا تدابير لخفض حالات انعدام الجنسية. وفي وقت لاحق، في كينيا، تم الاعتراف بـ 7 000 شخص من أفراد قبيلة بيمبا كمواطنين ومنحو وثائق جنسية، بالتزامن مع قيام جمهورية تنزانيا المتحدة بمنح الجنسية التنزانية لأكثر من 3 000 من الأشخاص المعرضين لخطر انعدام الجنسية في زنجبار.

## دال - النساء والفتيات

33 - تواجه النساء والفتيات النازحات قسراً مستويات عالية من مخاطر التعرض للعنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. ويساهم تدهور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي في آليات التكيف الضارة، بما في ذلك زواج الأطفال. وقد اتخذت مبادرات مختلفة لتعزيز الحماية ومنع العنف الجنساني والتصدي له، بما في ذلك إنشاء أماكن مأمونة وتعزيز إمكانية حصول الفتيات على التعليم. وتؤدي المنظمات المحلية التي تقودها نساء دوراً مهماً في القيام بالتوعية، وتقديم المساعدة إلى الناجيات والنساء المعرضات للخطر، والمساهمة في رفاه وسلامة النساء والفتيات.

34 - وقد أدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية شؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومنظمة الصحة العالمية والشركاء دوراً هاماً في حماية النساء والفتيات النازحات. ففي شرق أفريقيا، عززت مفوضية شؤون اللاجئين خدمات الوقاية من العنف الجنساني والتصدي له، بما في ذلك من خلال الشراكات مع المنظمات التي تقودها نساء. وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتحسين عملية جمع الأدلة الجنائية فيما يتعلق بالناجيات من العنف الجنساني، ووزع حقيبة اللوازم الصحية النسائية وعزز شبكات الحماية المجتمعية. وأنشأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أماكن مأمونة، وقدمت المساعدة القانونية ودعت إلى المساواة بين الجنسين.

35 - واستهدفت صناديق التمويل الجماعي التي يديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية النساء والفتيات، حيث خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ 227,3 مليون دولار، أو 72 في المائة من مجموع التمويل، لمشاريع المساواة بين الجنسين. وركزت المساعدة المقدمة من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في قطاعي الصحة والحماية على التخفيف من حدة العنف الجنساني، والتصدي له ومنعه، حيث قُدمت إلى أكثر من 1,2 مليون شخص في أفريقيا.

## هاء - الأطفال والمراهقون والشباب

36 - أثرت الأزمات الإنسانية في المنطقة بشكل كبير على الأطفال والمراهقين والشباب. وكان الأطفال النازحون قسراً وعديمو الجنسية، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلون عن ذويهم، معرضين لخطر الإيذاء، والاستغلال، وزواج الأطفال، وعمل الأطفال، والاتجار بالبشر، والاختطاف والتجنيد في الجماعات المسلحة. واستهدفت الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم مساعدة محددة الأهداف للأطفال المعرضين للخطر وتعاونت مع الحكومات لتعزيز دور النظم الوطنية في حماية الأطفال، بما في ذلك في التدفقات المختلطة.

37 - وفي إطار شراكة PROSPECTS، التي تهدف إلى تحسين الحماية الاجتماعية والإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنازحين قسراً والمجتمعات المضيفة، قامت منظمة العمل الدولية، واليونسف، ومفوضية شؤون اللاجئين بتيسير إدماج الأطفال والشباب النازحين في أنظمة الحماية الوطنية في إثيوبيا، وأوغندا، والسودان، وكينيا.

38 - ونفذت مفوضية شؤون اللاجئين واليونسف برنامجاً إقليمياً لبناء السلام لفائدة الشباب في خمسة بلدان في شرق أفريقيا، مما عزز التنسيق مع الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام. وتهدف المبادرة إلى تمكين الشباب من أن يصبحوا عوامل محفزة للتغيير الإيجابي في مجتمعاتهم المحلية، أثناء وجودهم في بلدان اللجوء، وعند عودتهم.

39 - وقد عزز التعليم والتدريب المهني، وكذلك البرامج الرياضية، حماية الأطفال والمراهقين والشباب النازحين في العديد من البلدان. وفي كينيا، قام برنامج الأغذية العالمي بتيسير برامج بناء المهارات، والإرشاد وبرنامج الرياضة من أجل السلام لفائدة 600 20 شاب. وفي غرب ووسط أفريقيا، وسّعت مفوضية شؤون اللاجئين نطاق الحماية ليشمل الأطفال النازحين وعديمي الجنسية من خلال التعليم. وفي النيجر، زوّد صندوق الأمم المتحدة للسكان المراهقات النازحات بالتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية في أماكن مأمونة. وفي النيجر أيضاً، قادت المفوضية وشركاؤها مبادرة مشتركة بين الوكالات لدعم الفتيات المتزوجات والفتيات المعرضات لخطر زواج الأطفال والعنف الجنساني.

## رابعا - تلبية الاحتياجات الإنسانية

### ألف - الاستجابة لحالات الطوارئ والقيود

40 - أعاق انعدام الأمن جهود الإغاثة وأثر على الحيز الإنساني في عدد من البلدان، لا سيما في المناطق التي توجد فيها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، كما هو الحال في حوض بحيرة تشاد ووسط منطقة الساحل. وانضم الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع له إلى الأمم المتحدة في الدعوة إلى توفير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون قيود واحترام القانون الدولي الإنساني.

41 - وفي شرق أفريقيا، واجهت الأمم المتحدة وشركاؤها تحديات أمنية كبيرة. وسجّل أكثر من 270 حادثاً عنف، شملت أعمال نهب، ومضايقات واعتداءات على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والأصول والمرافق المخصصة للعمل الإنساني. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، اختُطف أكثر من عشرة من العاملين في المجال الإنساني في النصف الأول من عام 2024.

42 - ولوحظت هجمات واعتداءات عشوائية من قبل الجماعات المسلحة على اللاجئين الفارين من النزاع، بما في ذلك في مناطق حدودية. ففي جنوب السودان، على سبيل المثال، أدى هجوم على قافلة تابعة لمفوضية شؤون اللاجئين كانت تنقل لاجئين سودانيين من أبيي إلى مكان أكثر أماناً إلى مقتل اثنين من اللاجئين. وقد سلطت الحادثة الضوء على التحديات التي تواجهها المنظمات الإنسانية في مساعدة اللاجئين للوصول إلى بر الأمان، وكذلك مسؤولية الحكومات في ضمان أمن اللاجئين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

43 - وفي أعقاب اندلاع النزاع في السودان وتصاعده السريع، أعلنت حالة الطوارئ في السودان، استجابة لحالة النزوح الداخلي، وكذلك في إثيوبيا، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، ومصر لإدارة تدفقات اللاجئين. وجلبت الجسور الجوية للمساعدات الإنسانية المواد الأساسية للعملية، وجرى توسيع نطاق عمليات النشر في حالات الطوارئ.

## باء - الغذاء والتغذية

44 - في جميع أنحاء القارة، أثر النزاع وعواقب الصدمات المناخية على الحالة الغذائية والتغذية للنازحين قسراً. وإضافة إلى ذلك، أدت الزيادة في أسعار الأغذية الناجمة عن الانخفاض في إنتاج الغذاء بسبب الجفاف، إلى جانب التضخم والنزاع، إلى جعل العديد من الأسر في حالة ضعف شديد.

45 - ففي الجنوب الأفريقي، أثر الجفاف الناجم عن ظاهرة النينيو على الأمن الغذائي والحالة التغذوية لملايين الأشخاص تأثراً شديداً. وكان ما يقرب من 49,5 مليون شخص في منطقة الساحل وغرب أفريقيا بحاجة إلى مساعدات غذائية وتغذوية طارئة. وأدت حالات النقص في التمويل إلى انخفاض المعونة الغذائية بنسبة تصل إلى 70 في المائة، مع ارتفاع مستويات سوء التغذية الحاد، والتقرم وفقر الدم حسبما أفادت التقارير. واتخذ برنامج الأغذية العالمي، ومفوضية شؤون اللاجئين وشركاؤهما إجراءات للتخفيف من تأثير التخفيضات في حصص الإعاشة ودعوا إلى توفير الموارد الكافية، والاعتماد على الذات وإدماج الأسر المعيشية الضعيفة من اللاجئين في نظم الحماية الاجتماعية الوطنية.

46 - ووفقاً لاستقصاءات مفوضية شؤون اللاجئين، في بعض أنحاء أفريقيا، يعاني طفل من كل 10 أطفال لاجئين دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، ويعاني نصف الأطفال دون سن الخامسة تقريباً من توقف النمو وحالات النقص في المغذيات الدقيقة. وبدأت التدخلات ذات الأولوية المرتبطة بخطة العمل العالمية المشتركة بين الوكالات بشأن هزال الأطفال في إثيوبيا، وبوركينا فاسو، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، وكينيا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا.

## جيم - التعليم

47 - أثرت النزاعات والأزمات المتصاعدة في جميع أنحاء القارة على قطاع التعليم. ففي منطقة الساحل، تأثر أكثر من 2,2 مليون طفل من جراء إغلاق 10 000 مدرسة. وفي بوركينا فاسو وحدها، تأثر 818 000 طفل من جراء إغلاق أكثر من 5 300 مدرسة. وفي الجنوب الأفريقي، ظلت المعدلات الإجمالية لالتحاق اللاجئين وطالبي اللجوء بالتعليم الابتدائي، والثانوي والعالي أقل من المتوسط العالمي. وقدمت المفوضية وشركاؤها الدعم لتعليم ما يقرب من 100 000 طفل لاجئ في الجنوب الأفريقي (48 في المائة

منهم من الفتيات)، بزيادة قدرها 11 في المائة مقارنة بعام 2022. وفي شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، حُرم أكثر من نصف الأطفال اللاجئين ممن هم في سن الدراسة من فرص التعليم.

48 - وأدى النزاع في السودان إلى انقطاع التعليم عن المواطنين السودانيين واللاجئين المستضافين في البلد لمدة سنة كاملة. وقد أدى وصول اللاجئين إلى البلدان المضيفة، بما في ذلك إثيوبيا، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، إلى إجهاد نظم التعليم الوطنية.

49 - وفي المنتدى العالمي الثاني للاجئين، قدم العديد من البلدان الأفريقية تعهدات بشأن إدماج الأطفال النازحين في نظم التعليم، واعتمد عدد منها قوانين وسياسات مؤاتية. ومع ذلك، لا تزال الموارد غير الكافية، وانعدام الأمن، وحالات النقص في المعلمين والعوائق الهيكلية قائمة، ولا تزال معدلات الانتقال إلى التعليم الثانوي والعالي منخفضة، مع تأثر الفتيات اللاجئات أكثر من غيرهن. وحتى مع وجود بيانات من السياسات التمكينية، تؤدي هشاشة النظم والقيود، بما في ذلك عدم كفاية التمويل، إلى إعاقة التقدم.

50 - وعلى الرغم من هذه التحديات، يؤدي عدد من المبادرات إلى تعزيز فرص التعليم للسكان النازحين. وتماشياً مع موضوعه لعام 2024، "تعليم أفريقيا وتسليحها بالمهارات للقرن الحادي والعشرين"، روج الاتحاد الأفريقي لسياسات تعليمية منصفة وشاملة للجميع. وعملت اليونسيف مع الشركاء ووزارات التعليم لتحسين ظروف التعليم للأطفال النازحين في جميع المناطق المتضررة من الجفاف، في حين ركزت مفوضية شؤون اللاجئين على تحسين معدلات الالتحاق بالمدارس، والبنية التحتية للمدارس وتدريب المعلمين، وقدمت منحاً دراسية للتعليم العالي.

## دال - الصحة

51 - لا يزال توفير الخدمات الصحية يشكل تحدياً بسبب أعداد السكان الكبيرة، والقيود المتعلقة بالميزانية وغياب البنية التحتية. ففي شرق أفريقيا، جعلت النظم الصحية الهشة تقديم خدمات كافية أمراً صعباً. وفي بعض البلدان، واجه اللاجئون، لا سيما في المناطق الحضرية، عوائق من حيث التكلفة في إمكانية الحصول على الرعاية الصحية.

52 - وألحق النزاع في السودان أضراراً بالبنية التحتية الصحية، مما أعاق إمكانية الوصول إلى الخدمات المنقذة للحياة. وتوقف عن العمل أكثر من 70 في المائة من المرافق الصحية في المناطق المتضررة من النزاع ولوحظت حالات لتفشي الأمراض المعدية. وشكّل تدفق اللاجئين من السودان ضغطاً كبيراً على قدرة النظم الصحية الوطنية في البلدان المضيفة، ولا سيما تشاد وجنوب السودان. وفي تشاد، سهّل الدعم المقدم من البنك الدولي إدماج اللاجئين في النظام الصحي الوطني.

53 - وواجهت النساء والفتيات عوائق في إمكانية الحصول على الخدمات الصحية، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والخدمات المقدمة إلى الناجيات من العنف الجنساني. واستجابة لذلك، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية شؤون اللاجئين وشركاؤهما بتنسيق العيادات الطبية المتنقلة والثابتة وإنشاء أماكن مأمونة للمبادرات ذات القيادة المجتمعية. وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتيسير الإحالات المأمونة للنساء الحوامل وتعزيز الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية في المناطق التي تستضيف لاجئين في أوغندا. وفي موزمبيق، ساعد نموذج "اللواء المتنقل" التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان النازحين أثناء فترات تعطل النظم الصحية.

54 - وتأثرت النظم الصحية الهشة بحالات تفشي الأمراض، مما أعاق تقديم الخدمات في حالات النزوح في عدد من البلدان. وأثرت حالات تفشي الحصبة على الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أبلغ عن 311 500 حالة إصابة و 800 5 وفاة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، دعمت المفوضية حملات الاستدراك التي تقودها الحكومة لمكافحة الحصبة وشلل الأطفال، وحققت تغطية بتطعيم الأطفال بنسبة تزيد عن 95 في المائة. وأدمج اللاجئون في عمليات توزيع اللقاحات على المستوى الوطني في بوركينا فاسو، وجنوب السودان والكاميرون.

55 - وقامت منظمة العمل الدولية ومفوضية شؤون اللاجئين بالدعوة إلى إدماج اللاجئين في النظم الوطنية للحماية الصحية الاجتماعية ودعمه. وأحرز تقدم في رواندا وكينيا، حيث جرى تسجيل المزيد من اللاجئين في خطط التأمين الصحي الوطنية. غير أن تمويل الإدماج ودفع أقساط التأمين ظل يشكل تحديًا.

56 - وفاقمت الفيضانات حالات تفشي الأمراض وألحقت الضرر بالمرافق الصحية أو أدت إلى إغلاقها في بوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكينيا. وتعاونت مفوضية شؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية وشركاؤهما مع وزارات الصحة لإدماج السكان النازحين في البرامج الوطنية خلال الأوبئة. وقامت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الصحة العالمية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية بتنفيذ نموذج نهج الصحة الواحدة، وهو نهج متكامل للوقاية من التهديدات الصحية في حيز التفاعل بين الإنسان والحيوان والبيئة والتصدي لها. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، قدمت اليونيسف الرعاية الصحية الأساسية المجانية للسكان النازحين والعائدين الضعفاء.

57 - ويُقدّر عدد من المبادرات للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بيئات النزوح. وقام برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي بإجراء تقييمات وتعزيز الاستجابات المتكاملة لفيروس نقص المناعة البشرية في الخطط الوطنية لعدة بلدان. وعزز الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومفوضية شؤون اللاجئين التعاون عبر الحدود في مجال مكافحة السل، وكذلك فيما يتعلق بإمكانية الحصول على تشخيص السل، وعلاجه ورعاية المصابين به في المناطق التي تستضيف لاجئين في إثيوبيا، وأوغندا، وجنوب السودان، وجيبوتي، والسودان، وكينيا. وفي غرب أفريقيا، قُدمت الخدمات إلى أكثر من 1 300 نازح في إطار فحوص الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية وحملات التوعية بشأنه التي اضطلعت بها المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين.

58 - وتتسم احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية في صفوف اللاجئين والنازحين داخلياً في المنطقة بأنها مرتفعة، سواء في حالات الطوارئ أو في الحالات التي طال أمدها. واستُحدثت مجموعة الخدمات الدنيا المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بدعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في بيئات الطوارئ في إثيوبيا وتشاد. وتدعم المجموعة إدماج دعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي ضمن قطاعات متعددة وتستلزم التعاون مع الحكومات الوطنية.

## هاء - المساعدات النقدية

59 - حافظ النقد على فعاليته في الاستجابة لاحتياجات النازحين، وتحسين ظروفهم المعيشية ورفاهيتهم، وظل وسيلة المساعدة المفضلة وفقاً لرصد ما بعد التوزيع. وقدمت المفوضية مساعدات نقدية إلى 1,4 مليون

شخص في 23 بلداً في أفريقيا. وتلقى أكثر من 30 في المائة منهم أموالاً نقدية من خلال حسابات الأموال المتنقلة، مما ساهم في الشمول الرقمي، وعزز الأسواق المحلية ومكّن النازحين، بمن فيهم النساء.

60 - وفي شرق إفريقيا، أعطت المفوضية الأولوية للمساعدات النقدية في الاستجابات لحالات الطوارئ، حيث قدمت المساعدة إلى 900 000 من اللاجئين، والنازحين داخلياً والعائدين. وعززت المساعدات النقدية التي قدمتها مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي في غرب ووسط أفريقيا الحماية والشمول المالي. وأشارت بيانات رصد ما بعد التوزيع المستمدة من 10 بلدان في غرب ووسط أفريقيا إلى أن الأموال النقدية استُخدمت في شراء الغذاء في 92 في المائة من الأسر المعيشية التي أجريت مقابلات معها. وركزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الحماية الاجتماعية والتحويلات النقدية للنساء والفئات النازحات، في حين قدم برنامج الأغذية العالمي تحويلات نقدية غير مشروطة إلى 2,6 مليون نازح في شرق أفريقيا في عام 2023. وفي الربع الأول من عام 2024، وصلت المساعدات النقدية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي إلى 420 000 لاجئ في نفس المنطقة دون الإقليمية، بزيادة قدرها 42 في المائة مقارنة بالربع الأول من عام 2023. وفي تشاد وغانا، قدمت اليونيسف مساعدات نقدية إلى 4 500 من الأسر المعيشية النازحة.

61 - وفي الجنوب الأفريقي، أدى انعدام الأمن وقلة الموارد إلى إعاقة تنظيم المساعدات النقدية كأسلوب قياسي. ومع ذلك، قُدمت مساعدات نقدية في بوتسوانا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، والكونغو، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، حيث وصلت إلى 80 700 فرد.

## خامساً - المساءلة أمام الفئات السكانية المتضررة

62 - تظل المساءلة أمام الفئات السكانية المتضررة من الأولويات. وقد حُسّن التواصل الثنائي الاتجاه مع المجتمعات المحلية والجهود المبذولة لتعزيز آليات تقديم الشكاوى والملاحظات. وفي تشاد، أنشأت مفوضية شؤون اللاجئين آلية مشتركة بين الوكالات لتقديم الشكاوى، يمكن للنازحين تقديم تقارير سرية من خلالها. وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، نشر صندوق الأمم المتحدة للسكان خبراء في مجال المساءلة أمام الفئات السكانية المتضررة للتنسيق مع الاختصاصيين العاملين في مجال منع العنف الجنساني لمعالجة هذه المسألة الأساسية. ووسّع نطاق هذا النموذج ليشمل إثيوبيا وجنوب السودان وموزمبيق. ووضعت المعايير المشتركة بين الوكالات لآليات تقديم الملاحظات الجماعية وخُزيت من قبل المفوضية في إثيوبيا وبوروندي والصومال.

63 - وأنشأت المفوضية مواقع مساعدة متعددة اللغات في 17 بلداً في أفريقيا، وهناك 12 موقعاً إضافياً قيد الإنشاء، حيث يمكن للأشخاص الوصول إلى المعلومات عن الخدمات الأساسية ومقدمي الخدمات. ويوجد لدى 16 عملية للمفوضية خطوط اتصال مباشر للنازحين قسراً لتقديم ملاحظاتهم بشأن الخدمات الإنسانية المقدمة، والإبلاغ عن أي شواغل وتلقي معلومات بشأن المساعدة.

64 - وظلت الآليات المجتمعية لتقديم الملاحظات عنصراً أساسياً في التزام برنامج الأغذية العالمي بالمساءلة أمام الفئات السكانية المتضررة، مما يساعد على ضمان حصول الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة عليها بأمان، وبشكل كامل ودون تدخل. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزمبيق، أنشأ برنامج الأغذية العالمي خط اتصال مباشر مجانياً مشتركاً بين الوكالات، يمكن للسكان المتضررين تقديم ملاحظاتهم من خلاله بشأن مدى كفاية التدخلات الإنسانية والإعراب عن شواغلهم.

65 - وفي عام 2023، خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغ 2,3 مليون دولار لتعزيز المساواة أمام السكان المتضررين من خلال آليات تقديم الملاحظات الجماعية المتعلقة بالعمل الإنساني في خمس عمليات في أفريقيا، وهي آليات تستهدف النساء والفتيات والشباب بشكل رئيسي. وفي عام 2024، خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مظلوماً مخصصاً بقيمة 4 ملايين دولار لدعم المساواة الجماعية أمام الفئات السكانية المتضررة في أربعة بلدان في أفريقيا. وفي جنوب السودان، تطلب التخصيص القياسي الأول لصندوق المساعدة الإنسانية لجنوب السودان لعام 2024 أن تعكس جميع المقترحات نتائج التواصل مع المجتمعات المحلية ووجه نسبة كبيرة من الأموال مباشرة إلى الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية، ولا سيما المنظمات التي تقودها نساء. وفي النيجر، استهدف مظلوم مخصص بقيمة 2 مليون دولار من الصندوق الإقليمي للعمل الإنساني لغرب ووسط أفريقيا الجهات الفاعلة المحلية التي لها وجود عملياتي في مناطق الأزمات، مع إعطاء الأولوية للمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية والمنظمات الأهلية.

## سادسا - الجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح

66 - تشمل المبادرات التي تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزوح خريطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق بحلول عام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وقد كان تعيين المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بمنع الإبادة الجماعية وغيرها من الفظائع الجماعية أمراً مهماً، حيث وفر قيادة بالغة الأهمية لتجنب جريمة الإبادة الجماعية في القارة. واضطلع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية بدور هام أيضاً في تعزيز الديمقراطية واحترام سيادة القانون.

67 - وساعد الاتحاد الأفريقي في تيسير تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية في إثيوبيا، وهو ما كان له أثر إيجابي على عودة النازحين داخلياً. ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذلك المسعى من خلال برنامجه المتعدد الشركاء لدعم السلام وتحقيق الاستقرار.

68 - وانخرط الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية في جهود سلام منسقة لمعالجة مختلف حالات الأزمات. وتشمل هذه الجهود الآلية الموسعة لحل أزمة السودان، وتنفيذ برنامج لنزع سلاح المقاتلين السابقين في حوض بحيرة تشاد وتسريحهم وإعادة إدماجهم في إطار الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، ومبادرات مختلفة تهدف إلى معالجة النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

69 - وتعاون البرنامج الإنمائي مع مجموعة من الجهات الفاعلة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح من زاوية إنمائية، مقراً بأنه لا يمكن معالجة حجم النزوح القسري وتعميقاته من خلال الاستجابات الإنسانية وعمليات التعافي التقليدية وحدها. وشملت مجالات التركيز البيئة، والحوكمة وسيادة القانون، والفقر وعدم المساواة، مع تنفيذ مشاريع في بوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، والكاميرون، وكوت ديفوار، وموزامبيق، ونيجيريا.

## سابعا - الحلول الدائمة

70 - يمكن أن تحل مشكلة النزوح من خلال مجموعة من الحلول، بما في ذلك العودة الطوعية إلى الوطن، وإعادة التوطين والإدماج المحلي، وكذلك من خلال مسارات تكميلية للحماية. وبالنسبة إلى النازحين

داخلياً، تشمل الحلول العودة والتوطين المحلي. وعلى الرغم من أن وجود نزاعات جديدة ونزاعات طال أمدّها في أفريقيا كان يعني أن التقدم نحو إيجاد حلول كان محدوداً، فقد حدثت مع ذلك عدة تطورات مهمة.

## ألف - العودة الطوعية

71 - سهّلت مفوضية شؤون اللاجئين العودة الطوعية للاجئين والنازحين داخلياً في أفريقيا حيثما كانت الظروف تسمح بالعودة بأمان وكرامة. وحدثت أيضاً عمليات عودة تلقائية في بعض البلدان، من دون دعم من المفوضية. وقد حدث معظمها في سياقات لم تكن مؤاتية تماماً للعودة ومن المرجح أنها لم تكن مستدامة.

72 - وفي شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، عاد حوالي 581 100 لاجئ إلى بلدانهم الأصلية، غالبيتهم إلى بوروندي وجنوب السودان وعادت أعداد أقل إلى إثيوبيا، ورواندا، والسودان، والصومال. وبلغت عودة أكثر من 527 200 لاجئ إلى جنوب السودان، معظمهم من السودان المتأثر بالنزاع، ثلاثة أمثال ما كانت عليه في العام السابق. وكان معظم حالات العودة من البلدان المجاورة، بما في ذلك السودان (386 800)، وإثيوبيا (111 100) وأوغندا (22 300). وعاد أكثر من 26 700 لاجئ بوروندي إلى ديارهم، معظمهم من جمهورية تنزانيا المتحدة. وعاد نحو 17 200 سوداني إلى بلدهم الأصلي.

73 - وفي غرب ووسط أفريقيا، دعمت مفوضية شؤون اللاجئين العودة الطوعية إلى الوطن لأكثر من 14 400 من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، معظمهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون. وإضافة إلى ذلك، عاد ما يقرب من 2 100 كاميروني طوعياً من تشاد إلى وطنهم. وقد ساعدت المفوضية أكثر من 13 000 لاجئ كاميروني على إعادة الاندماج عند عودتهم إلى ديارهم، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدات النقدية، ونفذت مبادرات التعايش السلمي في البلد. ودعت المفوضية إلى الانتهاء من وضع الأطر القانونية الثلاثية للعودة الطوعية إلى الوطن في منطقة حوض بحيرة تشاد، وكذلك بين جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة. وعاد نحو 31 700 نيجيري تلقائياً إلى ولاية بورنو.

74 - وفي الجنوب الأفريقي، عاد 1 800 لاجئ إلى ديارهم، وخاصة إلى أنغولا وزامبيا. غير أن بعض عمليات العودة لم تكن مستدامة، لا سيما بسبب العنف المستمر في مناطق العودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

## باء - إعادة التوطين والمسارات التكميلية

75 - في شرق أفريقيا، قدمت المفوضية حالات إعادة توطين لفائدة 35 800 لاجئ، بمن فيهم 25 000 لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان عدد حالات المغادرة في إطار إعادة التوطين في عام 2023 (28 000 حالة تقريباً) أكثر من ضعف العدد المسجل في العام السابق (13 000 حالة). ومنذ إنشاء مركز آلية العبور في حالات الطوارئ في رواندا في عام 2019، أجلي 2 000 من اللاجئين وطالبي اللجوء من ليبيا وأعيد توطين 1 400 منهم في بلدان ثالثة.

76 - وفي غرب ووسط أفريقيا، قدمت المفوضية حالات إعادة توطين لفائدة 4 100 لاجئ، حيث غادر 3 100 منهم بغرض إعادة التوطين في بلدان ثالثة. ومن بين 4 200 شخص تم إجلاؤهم من ليبيا إلى مركز آلية العبور في حالات الطوارئ في النيجر، الذي أنشئ في عام 2017، أعيد توطين 4 000 شخص في بلدان ثالثة.

77 - وفي الجنوب الأفريقي، تم تقديم حالات 100 9 لاجئ من ذوي الاحتياجات الماسة إلى الحماية بغرض إعادة التوطين، وحدثت 3 700 عملية مغادرة، على الرغم من التأخيرات الإدارية. واستمرت التحديات التي تواجه الحصول على تصاريح الخروج بغرض إعادة التوطين، خاصة فيما يتعلق بالكفالات الخاصة، والحواجز التي تحول دون لم شمل الأسر.

### جيم - الإدماج في المجتمعات المحلية

78 - دعت مفوضية شؤون اللاجئين إلى إيجاد حلول محلية للاجئين المقيمين منذ فترة طويلة في غرب ووسط أفريقيا، بمن فيهم الغانيون في توغو، والموريتانيون في مالي، والسنغاليون في غامبيا والتوغوليون في غانا. وقدمت كوت ديفوار وثائق لما يقرب من 300 لاجئ سابق من كوت ديفوار اختاروا البقاء كمقيمين في ليبيريا لتسهيل إدماجهم القانوني. وتعهدت السنغال بتجنيس 9 000 من اللاجئين الموريتانيين الذين كانوا قد اختاروا الاندماج في المجتمعات المحلية، وأصدرت مرسومًا في كانون الثاني/يناير 2024 يقضي بتجنيس 300 منهم. وفي الجنوب الأفريقي، أصدرت أنغولا تصاريح إقامة لمدة سنتين قابلة للتجديد إلى 4 200 من اللاجئين السابقين من رواندا وسيراليون وليبيريا لدعم إدماجهم في المجتمعات المحلية.

### ثامنا - الإدماج والقدرة على الصمود

79 - اتبع عدد من البلدان الأفريقية نهج التوطين المحلي التدريجي والنهج الشاملة للجميع. وفي المنتدى العالمي الثاني للاجئين، التزمت إثيوبيا وكينيا بنقل اللاجئين من المخيمات إلى مستوطنات متكاملة، بدعم من الشركاء في التنمية. وتعتبر خطة شيريك لحكومة كينيا والخطة الأوغندية للتوطين المحلي للاجئين خطتين أساسيتين لتعزيز الاعتماد على الذات وفرص كسب العيش.

80 - وتعاونت الأمم المتحدة مع مجموعة من الشركاء، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإنمائية الثنائية والمؤسسات المالية الدولية، لتعزيز الإدماج الاجتماعي الاقتصادي للسكان النازحين وقدرتهم على الصمود. وشملت مجالات التركيز المساواة بين الجنسين، وسبل العيش والتعايش السلمي.

81 - ويستثمر البنك الدولي ما يقرب من 4,7 بلايين دولار على مستوى العالم لدعم البلدان المستضيفة للاجئين، مع تخصيص جزء كبير من هذا المبلغ لـ 16 بلداً أفريقياً من خلال نافذة المؤسسة الدولية للتنمية المكرسة للمجتمعات المضيفة واللاجئين. ويهدف هذا الالتزام المالي الكبير إلى تخفيف العبء عن هذه البلدان وتعزيز الإدماج وحلول مشكلة النزوح القسري.

82 - وقد أدت مفوضية شؤون اللاجئين دوراً محورياً في التنسيق مع الجهات الإنمائية الثنائية، بما في ذلك المفوضية الأوروبية، والوكالتان البلجيكية والفرنسية للتنمية، ووزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، لتعزيز الاستثمارات في مناطق الاستضافة والعودة.

83 - وأطلقت المديرية العامة للشراكات الدولية التابعة للمفوضية الأوروبية مشروعاً لإعادة إدماج العائدين في بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، مع الحفاظ على دعم القدرة على الصمود والإدماج في بلدان اللجوء. وهي تدعم أيضاً برنامجاً إقليمياً لبناء السلام للشباب في خمسة بلدان متأثرة بأزمة اللاجئين الوافدين من جنوب السودان.

84 - ودعمت وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية ومفوضية شؤون اللاجئين إدماج النازحين في النظم الوطنية في موزمبيق. وأدمجت الوكالة البلجيكية للتنمية السكان النازحين في برامجها للتعاون الإنمائي في أوغندا وبوركينا فاسو، في حين أطلقت الوكالة الفرنسية للتنمية مشاريع تعزيز القدرة على الصمود للاجئين والمجتمعات المضيفة في تشاد.

85 - ودعمت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي أوغندا للانتقال من الاستجابة الإنسانية إلى النهج الموجهة نحو التنمية في مناطق استضافة اللاجئين، حيث وفرت القدرات التقنية والدعم المالي.

86 - ووافق مركز البيانات المشترك بين مفوضية شؤون اللاجئين والبنك الدولي المعني بالنزوح القسري على مشاريع لتحسين جمع البيانات وتعزيز الإدماج في بوركينا فاسو والكاميرون. وتعاونت المفوضية أيضاً مع مؤسسة التمويل الدولية في مشروع للطاقة والأعمال التجارية الزراعية في تشاد. وساعد التعاون مع بنك التنمية الأفريقي على بناء قدرة النازحين قسراً في جميع أنحاء القارة على الصمود. وفي الجنوب الأفريقي، أقامت المفوضية شراكة مع بنك التنمية الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الإدماج واستراتيجيات تحسين سبل العيش والقدرة على الصمود.

87 - وعملت الأمم المتحدة مع الحكومات ودعماً لها في مختلف المشاريع الموجهة نحو التنمية لتعزيز القدرة على الصمود وتحسين الإدماج. ففي تشاد، على سبيل المثال، قام برنامج الأغذية العالمي، ومفوضية شؤون اللاجئين والحكومة بتنفيذ مبادرة لإعادة تأهيل 100 000 هكتار من الأراضي الزراعية والرعية لتعزيز الاكتفاء الذاتي لدى 500 000 من المزارعين والرعاة. وفي إثيوبيا، وأوغندا، والسودان، وكينيا، شجعت منظمة العمل الدولية على مطابقة المهارات وساهمت في إيجاد 10 400 وظيفة للاجئين وأفراد المجتمعات المضيفة.

88 - وفي غرب ووسط أفريقيا، ساهمت منظمة العمل الدولية في النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي من خلال قيادة المرأة للأعمال والتعاونيات النسائية. وعملت المنظمة الدولية للهجرة، واليونسف، ومفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي معاً لتعزيز قدرة الأسر المعيشية الضعيفة في المجتمعات المضيفة على الصمود في بنن، وتوغو، وغانا وكوت ديفوار. واستهلت المفوضية برنامجاً مشتركاً متعدد السنوات مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بشأن سبل العيش والقدرة على الصمود لفائدة 286 000 شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية و 2 600 شخص في إسواتيني.

## تاسعا - الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والعمليات الإقليمية

89 - لوحظت تطورات إيجابية للنهوض بأهداف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في المنطقة. وفي المنتدى العالمي للاجئين، قدمت 24 دولة أفريقية تعهدات تتعلق بالسياسات في مجالات مثل التعليم، والرعاية الصحية، والعمل، والإدماج في الإحصاءات والخطط الوطنية للتكيف مع تغير المناخ، والانتقال من المخيمات إلى المستوطنات المستدامة، واللجوء، وإنهاء حالات انعدام الجنسية.

90 - وقطعت 20 منظمة من منظمات الأمم المتحدة تعهداً مشتركاً بإدماج اللاجئين في خططها؛ وتعزيز إدماج اللاجئين في الخطط الوطنية، ومجموعات البيانات، والميزانيات والنظم الوطنية لدعم تعهدات البلدان المضيفة؛ وضمان توفير إمكانية الحصول على عمل لائق. وتعهدت أفرقة الأمم المتحدة القطرية

أيضاً بالتزامات من المتوقع أن يستفيد منها 17,2 مليون من اللاجئين، والعائدين، وعديمي الجنسية والنازحين داخلياً في 14 بلداً<sup>(4)</sup> في المنطقة.

91 - وقُدمت تعهدات لدعم البلدان المضيفة في أفريقيا من قبل مجموعة من أصحاب المصلحة، كان بعضها من خلال تعهدات مواضيعية لأصحاب مصلحة متعددين. فعلى سبيل المثال، تعهد ائتلاف تخفيف حدة الفقر بدعم 105 000 من الأسر المعيشية في إثيوبيا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، والصومال، والكاميرون، وكينيا، ومالي، وموزامبيق ونيجيريا لتحسين الاعتماد على الذات من خلال "نهج الخروج من حالة الفقر"، بدعم مالي قدره 215 مليون دولار من الدول، والمؤسسات والقطاع الخاص.

92 - وقد كان للمنصات الإقليمية الجديدة والقائمة دور فعال في حشد الالتزامات السياسية والدعوة إلى إيجاد حلول لحالات النزوح القسري بدعم من الاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

93 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، شاركت الأمم المتحدة في الندوة السنوية للعمل الإنساني للاتحاد الأفريقي، التي ركزت على تعزيز العمل الإنساني الفعال والشامل للجميع في أفريقيا من خلال تنفيذ إعلان مالابو لعام 2022 والتعهدات التي قُطعت في المنتدى العالمي الأول للاجئين في عام 2019. وتعهد الاتحاد الأفريقي بعد ذلك في المنتدى العالمي الثاني للاجئين، الذي عُقد في عام 2023، بإنشاء وكالة أفريقية للعمل الإنساني والعمل مع الدول بشأن إدماج النازحين قسراً في النظم الوطنية.

94 - وقدمت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من خلال منصة الدعم الخاصة بها بشأن النزوح القسري، تعهدات بشأن العمل المناخي والحلول الدائمة للاجئين، والعائدين، والمجتمعات المضيفة. وعقدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أيضاً مؤتمر استعراض إقليمي بشأن إعلان كمبالا بشأن فرص العمل، وسبل العيش والاعتماد على الذات للاجئين والعائدين، والمجتمعات المضيفة في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لضمان المتابعة.

95 - وأعطت منصة دعم الحلول التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى، التي أطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الأولوية لإيجاد حلول للنازحين من جمهورية أفريقيا الوسطى، تماشياً مع إعلان ياوندي لعام 2022 بشأن إيجاد حلول في سياق النزوح القسري المتصل بأزمة جمهورية إفريقيا الوسطى.

## عاشرا - التمويل

96 - على الرغم من الاحتياجات الإنسانية الهائلة والواقع المتمثل في أن أفريقيا ظلت تتحمل عبئاً كبيراً من السكان النازحين قسراً على مستوى العالم، لا يزال التمويل أقل من المطلوب. وتُحدّد في المنشور المعنون "لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2024" الحاجة إلى 18,4 بليون دولار لتغطية الاحتياجات الإنسانية في 18 بلداً أفريقياً. ومع ذلك، لم يُستلم سوى 5,2 بلايين دولار، أو 28 في المائة من المبلغ المذكور.

(4) إثيوبيا، وأوغندا، وبوتسوانا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، والكاميرون، وكينيا، وليسوتو، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر.

- 97 - وأنشأ الاتحاد الأفريقي صندوقاً إنسانياً جديداً في أعقاب مؤتمر القمة الاستثنائي للعمل الإنساني ومؤتمر إعلان التبرعات الذي عُقد في عام 2022 في مالابو، حيث جرى التعهد بمبلغ 177,3 مليون دولار لتفعيل الوكالة الأفريقية للعمل الإنساني.
- 98 - وفي المؤتمر الإنساني الدولي للسودان وجيرانه، الذي عُقد في نيسان/أبريل 2024 في باريس، تعهد المانحون بتقديم 2,2 بليون يورو للأنشطة الإنسانية والإنمائية. وجمعت المناسبة الرفيعة المستوى لإعلان التبرعات لمواجهة الحالة الإنسانية في إثيوبيا، التي نُظمت أيضاً في نيسان/أبريل 2024، مبلغاً قدره 630 مليون دولار، أي أقل بـ 370 مليون دولار من المبلغ المطلوب وهو 1 بليون دولار.
- 99 - وقد خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغ 319,2 مليون دولار لأنشطة إنقاذ الحياة في 24 بلداً أفريقياً، خصص منه مبلغ 210,5 ملايين دولار لمعالجة أزمات النزوح، ومساعدة أكثر من 10 ملايين من النازحين قسراً. وخصصت الصناديق القطرية المشتركة التي يديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 544,9 مليون دولار لـ 10 بلدان أفريقية. وبحلول عام 2024، كانت لدى جميع الصناديق القطرية المشتركة في المنطقة منظمات نسائية ممثلة في مجالس إدارتها. وفي عام 2024، احتاجت عمليات مفوضية شؤون اللاجئين في أفريقيا إلى 3,8 بلايين دولار، مَوَّلَت بنسبة 35 في المائة تقريباً.
- 100 - واستمر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في قيادة النهج المبتكرة فيما يتعلق بالأزمات الإنسانية العابرة للحدود من خلال صناديقه الإنسانية الإقليمية. وشرع في تحديد مخصصات متزامنة من قبل الصندوق الإنساني الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا في بوركينا فاسو، ومالي والنيجر لمعالجة النزوح وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الحدودية المشتركة. وبناءً على نجاح هذا الصندوق الإنساني الإقليمي الأول، أنشأ المكتب ثلاثة صناديق إنسانية إقليمية جديدة في عام 2024، بما في ذلك لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.
- 101 - ولمكافحة النقص في تمويل المنظمات النسائية المحلية، قدم صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني التابع للأمم المتحدة أكثر من 11,9 مليون دولار إلى 96 منظمة في 10 بلدان أفريقية. وكان ربع تلك المنظمات بقيادة أشخاص من النازحين قسراً.

## حادي عشر - الخلاصة والتوصيات

- 102 - يساورني قلق عميق إزاء ارتفاع مستوى النزوح القسري في أفريقيا، بما في ذلك نتيجة للنزاع المسلح والكوارث المرتبطة بالمناخ. ويفوق عدد حالات الطوارئ الجديدة والمستمرة قدرة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على الاستجابة، وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود المتضافرة لمعالجة هذا الأمر. ولكي تتمكن أفريقيا من تحقيق أهداف خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، من الضروري اتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري وضمان أن تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية شاملة للجميع. وهناك حاجة أيضاً إلى المزيد من الموارد لدعم الدول الأفريقية في جهودها لحماية ومساعدة النازحين قسراً.
- 103 - وفي ضوء ذلك:

- (أ) أدعو جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى ضمان احترام القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين، بالقيام بأمور منها حماية المدنيين ومنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛

(ب) أحث الجماعات المسلحة الحكومية والجماعات المسلحة غير التابعة للدول على تيسير إمكانية الوصول السريع وغير المعرقل إلى اللاجئين، والنازحين داخلياً وغيرهم من ضحايا النزاع؛ واتخاذ جميع الخطوات المناسبة لحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية؛ وضمان الحفاظ على الطابع المدني والإنساني للجوء؛

(ج) بالإشارة إلى أن مبدأ عدم الإعادة القسرية، المنصوص عليه في اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، يعتبر قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي، تذكر الدول بالتزامها باحترام الحق في طلب اللجوء وإبقاء حدودها مفتوحة أمام الفارين من النزاع والاضطهاد؛

(د) إدراكاً مني لاستمرار أهمية وقيمة اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا لعام 1969، أدعو الدول إلى تطبيق أحكامها، بما في ذلك الاعتراف بصفة اللاجئين في سياق الأحداث التي تطل بالانظام العام على نحو خطير؛

(هـ) انطلاقاً من الانشغال بالآثار المتزايدة لتغير المناخ، وأوجه ترابطها مع النزوح، أدعو إلى تنسيق الجهود لحماية المجتمعات المحلية الأكثر عرضة للتهديد، وتجهيزها للاستعداد للصدمات المرتبطة بالمناخ والصمود في مواجهتها والتعافي منها؛ وإلى وضع سياسات وبرامج لتعزيز حماية البيئة، واستعادتها والتكيف مع تغير المناخ؛ وإلى اتخاذ تدابير للحد من آثار الاستجابة الإنسانية على البيئة؛

(و) أشيد بالدول الأفريقية التي وضعت استراتيجيات للحلول فيما يتعلق بالنازحين داخلياً وأشجعها على تعزيز الجهود الرامية إلى منع النزوح الداخلي والاستجابة له وحله، بما في ذلك من خلال تنفيذ الالتزامات ذات الصلة الواردة في خطة العمل التي قدمتها بشأن النزوح الداخلي؛

(ز) أكرر تأكيد دعمي للوكالة الأفريقية للعمل الإنساني وأرحب بقرار الاتحاد الأفريقي اختيار أوغندا لاستضافة هذه المبادرة الهامة. وأشجع جميع الدول على دعم تفعيل هذا المسعى؛

(ح) أرحب بالمبادرات الرامية إلى معالجة التدفقات المختلطة للاجئين والمهاجرين في المنطقة من خلال نهج يركز على الحماية ويستند إلى توفير الممرات، بهدف الحد من المعاناة الإنسانية وإنقاذ الأرواح؛

(ط) إذ أشير إلى التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله، وإنهاء التمييز والإقصاء، والحد من أوجه عدم المساواة والضعف، وهي أمور أساسية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح، أقر بالدور الحيوي للجهات الفاعلة في مجال التنمية في تحقيق هذه النتائج وأكرر تأكيد أهمية عدم ترك أي أحد خلف الركب، بمن فيهم النازحون قسراً؛

(ي) أشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على إعطاء الأولوية لإمكانية الحصول على الغذاء وتوفير التعليم والخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، في بيئات النزوح؛

(ك) إدراكاً للدور الحيوي للنساء والفتيات في اتخاذ القرارات، أشجع على مشاركتهن الفعالة والهادفة في هياكل الحكم المحلي وفي التدابير الرامية إلى منع نشوب النزاعات، وبناء السلام والتماسك الاجتماعي؛

(ل) أدت جميع أصحاب المصلحة على دعم الجهود الرامية إلى التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء النازحات، بما في ذلك من خلال إتاحة إمكانية الحصول على فرص التعلم والتدريب التي تعزز الاعتماد على الذات؛

(م) أدعو الجهات الفاعلة في مجالي العمل الإنساني والتنمية إلى إدماج البعد الجنساني وعامل السن في برامجها من أجل تلبية احتياجات النساء والفتيات اللاجئات والفتيات اللاجئتين، والفئات الضعيفة من السكان، بما في ذلك كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة، بشكل فعال؛

(ن) أشدد على ضرورة حماية النساء والأطفال النازحين من جميع أشكال العنف الجنساني، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان. ويجب إعطاء الأولوية للجهود المبذولة لمنع العنف الجنساني والتخفيف من آثاره والتصدي له في بيئات النزوح، ويجب أن يحصل الناجون على الخدمات الضرورية؛

(س) أثنى على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لاعتمادها البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن جوانب محددة من الحق في الجنسية والقضاء على انعدام الجنسية في أفريقيا. وأشجع على التصديق السريع على هذا البروتوكول، وإضفاء الطابع المحلي عليه وتنفيذه. وأدعو إلى وضع حد للتمييز الجنساني في قوانين الجنسية التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والأطفال؛

(ع) أشجع بقوة الدول وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين على تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، مع الاعتراف بالدور الهام الذي تؤديه البلدان المضيفة في أفريقيا في حماية ومساعدة النازحين قسراً. ومن الضروري اتخاذ تدابير لتخفيف الضغط عن البلدان المضيفة وتيسير تقاسم الأعباء والمسؤوليات؛

(ف) أشيد بالتعهدات التي قطعت في المنتدى العالمي الثاني للاجئين لتعزيز الحماية والحلول وأحث جميع أصحاب المصلحة على ترجمة هذه الالتزامات بسرعة إلى إجراءات ملموسة وزيادة الفرص إلى أقصى حد ممكن بما يتواءم مع الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛

(ص) إذ يساورني القلق إزاء النقص الحاد في تمويل العمليات الإنسانية المنقذة للحياة في أفريقيا، أدعو الجهات المانحة إلى ضمان تقديم دعم مالي مستدام وقابل للتنبؤ به. وأرحب بالجهود المبذولة لتوسيع نطاق مساهمات الشركاء من القطاع الخاص وأعترف بالدور الحاسم الذي يضطلعون به في دعم الإدماج الاقتصادي.